**المحاضرة الرابعة**

في المحاضرة الرابعة سنتابع مسار الإصلاح الإنجليزي في مصر بعد الاحتلال (وفقاً لسياسة كرومر)، وفي مقدمتها الإصلاحات الاقتصادية، ثم الاجتماعية

**أهم الإصلاحات الاقتصادية:**

أنجز اللورد كرومر ومساعدوه جملة من الإصلاحات الاقتصادية في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، والاستثمارات المالية وغيرها، لكن بعد التدقيق في نتائج إصلاحاتهم، **تبين أنهم بالغوا في وصف ما تحقق من تقدم، وذلك لاستمرار الحفاظ على مصالح الحكام الخاصة والموظفين الأجانب ومن في حكمهم**. **وتبين أنّ هذا الإصلاح لم يكن من أجل مصر وشعبها بل من أجل خدمة مصالح إنجلترا وتلبية احتياجاتها. وحسب الوثائق الإنجليزية** أنّ: "تحسن حال الأمة فلدينا فيه مجموعة أقوال لا يلبث كل قول منها أن يتداعى متى مسته يد النقد، أفبعد هذا نكون غير محقين إذا قلنا إن تقدم سواد الأمة من غير شك قليل جداً"**.**

**- أهم الإصلاحات الاقتصادية:**

أنجز اللورد كرومر ومساعدوه جملة من الإصلاحات الاقتصادية في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، والاستثمارات المالية وغيرها، لكن بعد التدقيق في نتائج إصلاحاتهم، **تبين أنهم بالغوا في وصف ما تحقق من تقدم، وذلك لاستمرار الحفاظ على مصالح الحكام الخاصة والموظفين الأجانب ومن في حكمهم**. وتبين أنّ هذا الإصلاح لم يكن من أجل مصر وشعبها بل من أجل خدمة مصالح إنجلترا وتلبية احتياجاتها. وحسب الوثائق الإنجليزية أنّ: "تحسن حال الأمة فلدينا فيه مجموعة أقوال لا يلبث كل قول منها أن يتداعى متى مسته يد النقد، أفبعد هذا نكون غير محقين إذا قلنا إن تقدم سواد الأمة من غير شك قليل جداً"**.**

1. **مجال الزراعة**:

سعى الإنجليز منذ بداية الاحتلال إلى التوسع في مساحات الأراضي الزراعية؛ لاسيما الأراضي التي يزرع فيها موارد يمكن استثمارها في المجالات الصناعية، كمواد أولية، مثل: القطن، قصب السكر، التبغ، وغيرها..، وهذا ما تطلب إنشاء مرافق للري الحديث. ولكن لم تكلل جميع أعمالهم بالنجاح، وكان من نتائج ذلك أن تراجع ثمن كثير من أحسن الأراضي المصرية إلى النصف أحياناً. كما لم تثبت الوثائق أن جميع المرافق التي أنشأها الإنجليز كانت مفيدة، فأعظم بناء قام به الإنجليز هو خزان أسوان الذي لم يسلم من الانتقاد المرّ، مع أنّ الذين انتقدوه من أعظم مهندسي العصر ومن أقوى أنصار الاحتلال... ولم تسلم كذلك إدارة مصلحة الري من انتقاد الصحف الإنجليزية - المصرية نفسها.. ومع هذا كله فالنجاح السطحي لما قام به الإنجليز في دائرة الري من إدارة وإنشاء مرافق عظيمة جداً؛ فقد زادت مساحة أرض القطن بين عامي 1884-1908 من نحو (800.000) فدان إلى (1.640.000) فدان، وزاد محصول القطن من (1.818.000) قنطار، وزادت قيمة القطن الصادر من (6.244.000) جنيه إلى (17.091.000) جنيه؛ ويلاحظ أن هذا التوسع الهائل في زراعة القطن لم يكن كبير القيمة لأمرين:

* **أولهما**: أن التوسع قد تمّ على حساب المزروعات الأخرى حتى أن مصر التي كانت من أهراء العالم في الأزمنة القديمة، قد أصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية**.** ففي الفترة التي أشرنا إليها ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضار والأغذية النشوية من (510.000**)** جنيه إلى (3.785.000) جنيه، كما ازدادت قيمة الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من (50.864) طن سنة 1899 إلى (209.597) طن سنة 1908. فهذا يفيد بأن نمو مصر الزراعي الذي ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد أصبح عبارة عن تعاظم زراعة القطن. وما أشبه مصر في تغذيتها بالري لتستحيل كلها قطناً... نعم إن خزانة المالية ومعامل لانكشير قد استفادت من ذلك فوائد جليلة، أما الفلاح المصري الذي يؤدي نظير مواده الغذائية أثماناً هي "أعظم منها بأوروبا"، قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولانكشير فذلك مالا يقال به على الإطلاق.
* أما **الأمر الثاني:** فهو اعتماد أهل البلاد وماليتها على محصول واحد، وهذا شر اعترف به اللورد كرومر نفسه في أواخر عهده بأنّه مخيف جداً، فيما إذا عجز المحصول لانخفاض في النيل أو أزمة اعترت سوق القطن الدولية أو حملة منكرة من حملات دودة القطن حتى أوقعت البلاد في البؤس والشقاء، وقد حدث عام 1904 أن أتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وأفقر بسبب ذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعاً وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة في عامي 1908 و1909 وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة 1908 مبلغ (100.000.000) ليبرا، فقد قيل إنهم خسروا في العامين المذكورين (8) مليون جنيه. إن اتساع زراعة القطن الذي عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يقم أي دليل على أنّه من أسباب سعادة الشعب المصري. وبذلك يمكن أن نذكر أن الزراعة الأخرى الوحيدة التي قضي عليها عمداً هي زراعة التبغ وذلك من أجل الإيرادات الجمركية.. في حين أن البقية الباقية من زراعة قصب السكر التي كان لها شأن فيما مضى، قد أصبحت بعيدة جداً عن متناول الفلاح الصغير بين عامي 1890 - 1908، كما هبط صادر السكر من (268) مليون كيلو قيمتها (425.338) جنيه إلى (39) مليون كيلو قيمتها (50.106) جنيه وإن كانت تعهدت بتوسيع نطاقها.

إنّ ما سبق ذكره عن تلك النماذج الإصلاحية الأهم، كالإصلاح الزراعي الذي قام به الإنجليز يؤكد تماماً الغاية التي أرادتها إنجلترا، **لقد كانت إصلاحات آنية فقط ومرتبطة بمصالحها مباشرة ولم يتعد كونها واجهة شكلية للإصلاح. أما الهدف البعيد المدى منها، فهو أن تكون مصر مورداً يغذي مصانعها فقط وتابعة لمتطلبات اقتصادها، وهي في حقيقتها ضعيفة فقيرةً غير قادرة على النهوض إلاّ من خلالها، وهذا ما كان فعلاً، وهو ما دفع الحركة الوطنية للنضال من أجل تحرير مصر من كل أشكال الاستغلال الأجنبي بكل أبعاده.**

1. **مجال الصناعة**:

استطاعت إنجلترا أن تقضي على الصناعة في مصر وتجعلها عالة على أوروبا، بل **أدخلتها في دائرة التبعية الاقتصادية لتزيد من استعبادها واستنزاف مواردها الأولية.** وأخذت تعلّم الناشئة بأنّ مصر لا تصلح للصناعة مطلقاً، وعطلت مشروع كهربة خزان أسوان، وألغت المصانع الموجودة، ومنها مصنع الورق في بولاق عام 1885. وقد **اعترف كرومر في تقريره سنة 1885 بتدهور الصناعة في مصر؛** إذ قال: "إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً". **وبتراجع الصناعة الوطنية حرمت البلاد من أهم موارد الثروة القومية، خاصة وأنّ عدد السكان بتزايد مستمر، والأجانب احتكروا موارد الثروة الوطنية، ساعدهم في ذلك الإقطاعيون الذين عاشوا برخاء في ظل الاحتلال.**

ومما زاد الموقف سوءاً، أنّ الإنجليز خلال فترة احتلالهم لما قبل الحرب العالمية الأولى، لم يخفقوا في إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب، بل بالفعل أخفقوا بكل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي الحقيقي على مصر؛ **أي أنّهم لم يرغبوا في إيجاد قاعدة صناعية تخدم مصر وشعبها على المدى الأبعد.**

وفي مجال الموارد الأولية الصناعية، **لم يخرج عمل اللورد كرومر عن الهدم والتخريب، وتركز جهده حول تلبية احتياجات المملكة العظمى إلى الفحم من أجل تنمية صناعاتها، وفرض الرسوم الجمركية؛ وفقاً لما يناسب مصالحهم الآنية، مثلاً فرض على الفحم رسماً جمركياً قدره 8% من قيمته، كما كانت الحال في مصر حتى عام 1904،** مما أوجد صعوبات كبيرة "ولا يزال الرسم الجمركي على الفحم يبلغ 4%". ورغم أنّ الأحوال لا تلائم الصناعة فقد قامت في مصر صناعة غزل القطن، وبشّرت بمستقبل جيد لقرب المادة الخام وانخفاض أجور العمال. إلاّ أنّ مراعاة اللورد كرومر لخواطر لوردات القطن في لانكشاير قد فرض رسماً قدره 8% على جميع المصنوعات الوطنية... لما كان الوارد من الصناعات القطنية تؤدى عنه ضريبة إيراد في شكل رسم جمركي قدره 8% فإن المصنوعات القطنية الوطنية إذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الجمركي المذكور تخرج عن الحماية، وذلك بعكس ما تقتضيه مبادىء التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر، وهو ما كان مطبقاً في بلاد الهند. والحقيقة التي كان يمكن تطبيقها هي حماية المنتج الوطني برفع الرسوم على البضائع الأجنبية المستوردة، لكن كرومر فسّر مبدأ التجارة الحرة كما يناسبه، أي كان لا بد من قتل الصناعة الوطنية ليفسح المجال لرواج الصناعات المستوردة.

**إن ما سبق يوضح أنّ نمو مصر الاقتصادي في ظل السيطرة الإنجليزية أمر ظاهر البطلان وأتت نتائج أعمالهم في هذا المجال سلبية محضة، اللهم إلاّ ما تعلق منها بمصالحهم الخاصة،** وبشكل خاص الشؤون المالية؛ لأن إصلاحها أصلاً كان هدفه مصالح حملة السندات وسوق السندات فقط، وإن كان الثمن قوة مصر الاقتصادية القائمة والمستقبلية، وبهذا فإنهم أسسوا لخراب البلاد، وإبقائها ضعيفة تابعة.

**مجال التجارة والاستثمارات المالية:**

أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومي، عن طريق تصدير الأرباح، من خلال التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية وإضعاف القوة الشرائية للمواطن المصري، أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميع العلاقات الاجتماعية الإنتاجية من إبقاء التطور الطبيعي للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقترب من الركود.

رغم الخطط الاقتصادية كلها التي وضعت لخدمة المصالح الأجنبية بعيداً عن مصر وأهلها، فإنّه لايمكن نفي ما انعكس من فوائد مادية على الشعب المصري من جراء أساليب عمل واتباع سياسة إصلاحية وإن كانت آنية، ومن تلك الفوائد الآنية التي أحدثت بعض التقدم الواجب إنجازه، كان اطراد زيادة الإيراد وأداء الضرائب دون اتباع وسائل العنف التي كانت شائعة منذ ربع قرن من الزمان، وأن أموال الأراضي التي بلغت عام 1905 مبلغ 4.902.000 جنيه لم يتأخر منها غير (18.000) جنيه. وأن الإيراد الذي يبلغ (12أو13) مليون جنيه أصبح سهل التحصيل، كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة، أن إيراداً يبلغ (8.935.000) جنيه لم يحصّل عام 1883 إلاّ بجهد عظيم. فمعنى هذا كله أنّ الأمة قد بلغ من تقدمها أن أصبحت تستطيع على أقل تقدير تحمل الضرائب وهو أمر لم يحدث فيما مضى كما رأينا وهذا يمكن أن يعد دليل تحسن.

بذلك حازاللورد كرومر قصب السبق لأنّه حقق تقدماً ملموساً في مجالات الإصلاح، إلاّ أن المؤرخ "تيودور روذنستين" يقول بكل إخلاص ونزاهة إنه: "**لا يمكننا أن نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بجدارة واستحقاق. لقد كان من السهل على إسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر، وأن اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً. ولا أن يخرج مصر من أية أزمة من أزماتها، وهذا ما يؤكد أيضاً وجهة نظر مؤلفنا هذا في سياسة إنجلترا الإصلاحية تلك**". وبذلك يتأكد تماماً أن السياسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر منذ تراجع دور محمد علي باشا كانت في مجملها تستهدف الاستئثار بمصر وشعبها وخيراتها، حتى إجراءات الإصلاح، وما سمي بحل الأزمات لم يخرج عن دائرة الاستغلال الاستعماري.

**سابعاً- الواقع الاجتماعي وأهم إصلاحاته**:

لابد أنّ يكون للواقع الاقتصادي في مصر في ظل سياسة الاحتلال انعكاساته على الحياة الاجتماعية، بحكم العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج وما ينتج عنها من تفاعل العوامل الاقتصادية – الاجتماعية؛ إذ إنّ سوء الأوضاع الاقتصادية وسياسة الإصلاح (اللذين اقتصر معظم أهدافهما على تحقيق مصالح قوى الاحتلال من أصحاب الامتيازات وباقي الأطراف الأجنبية، وبعض الفئآت الإجتماعية المصرية المتنفذة والتابعة لسلطة الإحتلال)، قد انعكس على المجتمع المصري، (لاسيما فئاته المسحوقة التي تشكل غالبية الشعب المصري)، بالجوانب الحياتية المختلفة. وهذا ما قدرته السلطات الحاكمة وأدركت مدى خطورته على أبناء المجتمع، إذ إنّ سوء أوضاع الفلاحين (حسب رأي سلطان باشا) بـ "أن البلاد لم تبلغ من النحس مبلغها الحاضر، فالفلاحون بالنظر لديونهم وهبوط أسعار محصولاتهم قد غدو في ضنك يستحيل معه أن يجبى أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة"، وكان رأيه أن تخفض الضرائب بنحو 20% في الصعيد و25% في الدلتا ورأى نوبار باشا..أن ينقص مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الأراضي قائلاً: إن كل تخفيض دون هذا حري بأن يبقي الفلاحين في مخالب الدائنين، وعمل السيد جبسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حساباً مفصلاً.. وتبين أنّه "لا بد من تخفيض عاجل". كما كتب السيد مونكليف الذي أصبح ناظر الأشغال العمومية في تقرير عن حالة البلاد، يقول: "إن حالة البلاد كافية لإثارة القلق الشديد وإنّه إلى جانب هبوط الأسعار ينتشر الطاعون البقري ودودة القطن وغير ذلك، قد جعلت الناس أضعف من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل.

**إنّ استمرار حياة البؤس والفقر بين الفلاحين، وباقي أبناء عامة الشعب أدت لتعمق الأمراض الاجتماعية، كالجهل والمرض والبؤس إلخ..، وصعوبة الوصول إلى حلول الخلاص**. وهذا ما صرّح به السيد كلارك كاتب سر الوكالة بقوله: "لقد تحسنت حال الفلاح كثيراً في السنوات القلائل الأخيرة... لكن هذا كان لايبعث على الثقة والاطمئنان إليها"؛ فكيف ينهض شعب مؤلف من ملايين عدة من أقصى أعماق البؤس إلى مثل هذا النعيم في سنتين أو ثلاث؟ لكن يمكن القول أن التحسن كان نسبيا بالقياس إلى المرحلة الأسبق، ولو أن النهوض كان كما يجب لتحسنت الأوضاع الاجتماعية في جوانب عديدة.

**بناء على الادعاء بالإصلاح الإنجليزي، فقد تزايدت الأمية في ظل السيطرة الإنجليزية؛ خاصة بعد إلغاء التعليم المجاني في مراحله الأساسية، الابتدائي والإعدادي والثانوي، وإنهاء التعليم العسكري والصناعي وجعل اللغة الإنجليزية لغة التعليم الأساسي، والاعتماد على معلمين إنجليز في وظائف التعليم، ليتم مسخ مناهج التعليم الوطني والقومي لينشأ جيل جاهل يصعب عليه التمييز بين الإستقلال والإستعمار. وعطلوا البعثات العلمية إلى جامعات أوروبا، وطبقوا في سياستهم التعليمية وصية دزرائيلي التي وضحت: "أنّ المستعمرات كالثمار إذا نضجت انفصلت عن فروع الشجرة".**

لم يقتصر الأمر على تردي أوضاع التعليم فقط؛ وإنما أصاب التراجع جوانب الحياة الإجتماعية المختلفة الأخرى، فقد **سادت الأوبئة والتخلف والجهل**؛ مما قاد إلى الكثير من الموبقات الاجتماعية وغير الأخلاقية التي أثرت سلباً في أبناء الشعب. ولذا رأى اللورد كرومر في سياسته الإصلاحية، أنه من الضروري الحفاظ على الشكل الحضاري للتعامل مع أبناء مصر في معالجة قضاياهم الإجتماعية، لاسيما أساليب العقاب تجاه ارتكابات البعض من المذنبين من أبناء الشعب المقهور المعدم، أو تقصير البعض الآخر في أداء ما عليه من التزامات تجاه السلطة، أو ارتكابات أثناء إدارة أعمالهم، **فسعى لإلغاء عقوبة السخرة والضرب بالكرباج والرشاوى وغيرها. فكان هذا التوجه الإصلاحي كافياً ليجعل من اللورد كرومر في مصاف كبار الإداريين، وبذلك ازدادت قيمة مكانة حكومته الأدبية**، ولم تعد مصر مملكة منتظمة مالياً فحسب، بل مملكة متحضرة يسود العدل فيها جميع أبناء المجتمع، (حسب رأي الإنجليز)، وأمل كرومر أن يحقق بسياسته تلك "تنظيم قوة البلاد تنظيماً علمياً مما سيؤدي إلى خفض عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه الآن". ولاشك فقد حقق كرومر على أرض الواقع نجاحاً ملحوظاً في مجالات إلغاء السخرة وعقوبة الكرباج والرشاوى، وسجل بعض الإيجابيات في سياسته الإصلاحية.

**المحاضرة الخامسة**

**ثامناً- الإصلاحات السياسية وفق تقرير دوفراين:**

شهدت مصر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1882 - 1914 بعض التغييرات في نظامها السياسي الداخلي، لاسيما في المجال الإداري الذي عكس واقع النزاع بين حكومة الخديوي وسلطة الاحتلال؛ إذ وجد إلى جانب النظام التمثيلي الأجنبي حكومة يرأسها الخديوي ومعه وزراء مصريون يديرون شؤون البلاد. لكنّ انجلترا رأت أن تكون لها السلطة الفعلية فوضعت نظاماً جديداً للحكم يكفل لها السيطرة المطلقة؛ فضلاً عن الاستعانة بالجيش كأداة لتنفيذ خططهم وسياستهم في الاستغلال والقمع وضمان استمرارهم. ولضمان هذه الأهداف عين اللورد دوفرين Lord Dufferin سفير إنكلترا في الآستانة، مندوباً سامياً في مصر (ولم يكن قد مضى على احتلال القاهرة شهر ونصف)، ليدرس حالتها، ويضع أسس السياسة الإنجليزية فيها.

وصل دوفراين الإسكندرية في 7 تشرين الثاني 1882، واستقبل استقبالاً رسمياً بحضور كبار رجال السياسة المصريين، مثل أحمد رأفت باشا محافظ الثغر، وعثمان بك رفقي باشا الحكمدار، ومجموعة من ضباط الجيش الإنجليزي، ثم تابع إلى سراي رأس التين، وغادر إلى القاهرة حيث استقبله في محطة القطار شريف باشا رئيس مجلس الوزراء، وعلي ذو الفقار باشا رئيس التشريفات نائباً عن الخديوي وبعض من كبار رجال الحكومة، والسيد إدوار مالتEdouard Malet قنصل انجلترا العام في مصر، ورجال الوكالة الإنجليزية والجنرال أليزون Alizon القائد العام للجيوش الإنجليزية، ومجموعة من ضباط الجيش البريطاني.. وذهبوا إلى قصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) الذي أعد لإقامته. وفي صبيحة اليوم التالي التقاه الخديوي بالحفاوة والإكرام وأثنى اللورد على هذه الحفاوة بالثناء على الخديوي، وأبان أنّه كسب ثقة أوروبا بما أبداه من الحزم والثبات.

تركزت مهمة دوفراين الرسمية في العمل على "إعادة تنظيم البلاد بعد أن تمّ القضاء على الثورة". والسعي لإيجاد طرق وأساليب جديدة "لتنظيم الحماية المقنّعة على مصر وتثبيت الاحتلال وترسيخ أقدامهم في البلاد. كما هدفت سلطة الاحتلال من استدعاء دوفراين، لـ "إنشاء إدارة ترعى المصالح المختلفة بحيث تضمن المحافظة على السلم والنظام والرفاهية في مصر، وضمان توطيد سلطة الخديوي وتقديم النظم الاستقلالية ووفاء التزامات مصر للدول" الأجنبية.

وبعد تبادل الزيارات الرسمية أخذ دوفراين يتفرغ للمهمة التي عهدت بها حكومته إليه، ليضع تقريره الشهير الذي أصبح أساس السياسة الإنجليزية في مصر، وبقي حوالي تسعة أشهر يشرف على أحوال البلاد، ويتتبع محاكمة زعماء الثورة، ويملي إرادته فيها حتى انتهت المحاكمة، وبعد أن أتمّ مهمته ووضع تقريره الذي كان نتاج إجماع آراء ومقترحات شخصيات إنجليزية من أصحاب القرار، غادر مصر في أيار 1883 عائداً إلى الآستانة حيث مقر منصبه الرسمي (سفيراً).

كان أهم ما تضمنه تقرير دوفراين الذي يعد من الوثائق الرسمية الأهم في "المسألة المصرية" أنّه وضع أساس السياسة الإنجليزية في مصر في عهد الاحتلال.

لقد كان على دوفراين أن يضع مشروعاً لإعادة **إ**عمار البلاد، ولتنفيذ ذلك كان لا بد من إلزام الحكومة المصرية بالتوجهات الإنجليزية، مثلاً وضح التقرير أن تعيين المستشار المالي مؤقتاً وليس مشروطاً بأن يكون إنجليزياً، بل أجنبياً فحسب. وأن يكون اختياره من قبل الخديوي، وألاّ يكون له سلطة الرقيبين الأوروبيين السابقين، وليس له حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما كان لهما هذا الحق؛ بل يحضر كلما استدعاه رئيس الوزراء، ولكن له حق التدخل بأي وجه كان في الأمور الإدارية. فهذه الوثيقة التي يرجع إليها تعيين المستشار المالي، تدل على تجاوز الحدود المسموح بها للعمل، وطغيان نفوذ المستشار المالي الإنجليزي على سلطات الحكومة المصرية؛ إذ بقي له الحول والطول في شؤون مصر المالية طيلة عهد الاحتلال.

بناء على ذلك النهج السياسي، رفع دوفراين تقريره إلى اللورد غرانفيل Lord Granville وزير خارجية إنجلترا في 6 شباط 1883 ورغم ما تضمنه التقرير من العبارات الجميلة في العطف على الأماني المصرية فإنّه شكل روح السياسة الاستعمارية التي كانت تتراءى في ثنايا عباراته. حيث وضع فيه قواعد السيطرة الإنجليزية والحماية على مصر، ورسم الخطط التي اتبعتها إنجلترا طوال سني الاحتلال.

**وكان من أهم أسس الحماية وفق تقرير دوفراين:**

1. إلغاء مجلس النواب وقانونه بموجب مرسوم حكومي.
2. تشكيل مجالس مديريات في أيار 1883 لتقرير ضرائب فوق العادة، مما قد تحتاجه الحكومة للإنفاق على المنافع العمومية.
3. تأليف مجلس شورى القوانين من (30) عضواً (14) منهم معينون بواسطة الحكومة والآخرون منتخبون بواسطة مجالس المديريات، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو لائحة إدارية عمومية، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع إخباره بالأسباب التي اضطرتها إلى العدول عنه.
4. تشكيل جمعية عمومية من (82) عضواً منها (46) منتخبون والباقون منهم ستة وزراء وأعضاء مجلس الشورى، وكانت تجتمع مرة في كل سنتين وجلساتها سرية كجلسات مجلس الشورى، ومن اختصاصاتها أنّه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلاّ بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه. وقد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى عام 1913 وحلّت محلها الجمعية التشريعية.
5. بقاء جيش الاحتلال في مصر.
6. تنصيب مجموعة من كبار الموظفين الإنجليز على رأس المصالح العامة، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ولا يبت في أي أمر إلاّ بإرادتهم.
7. أكدت سياستهم الخارجية على تمسكهم في البقاء بمصر، ولم يحدث أي تغيير في هذه القضية إلاّ عام 1904 حينما انكشف الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا الذي نص على أن تترك فرنسا لإنجلترا حرية العمل في مصر ولن تطلب منها تحديد أجل معين لإنهاء الاحتلال الإنجليزي لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش.

وفي الوقت ذاته، استمرت إنجلترا تمارس إدارة مصر من خلال الحماية المقنّعة لتضمن سلامة مواصلاتها إلى الهند، وأصبح المعتمد الإنجليزي في مصر هو الحاكم الفعلي للبلاد، فهو الذي يختار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية، ونصائحه التي يسديها للحكومة المصرية في حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة. وبذلك استمرت إنجلترا تفرض سلطتها على مصر متحدية معارضيها في الداخل والخارج.

ويلاحظ أن تلك التغييرات قد حملت هدفين أساسيين، هما:

* 1. الإلغاء الفعلي لسلطة الأمة، خاصةً وأنّ الإنجليز يرون أنّ الشعب المصري ما زال غير مؤهل للحكم النيابي ويحتاج إلى المزيد من الوقت، بينما الغرض الأساس هو التأكيد على إخضاع الحكومة المصرية والشعب المصري لسياستهم وأوامرهم.
  2. إضعاف الروح الوطنية وتعطيل النهضة القومية لسنين عديدة قادمة، خشية من أية حركة شعبية قد تعترض تطبيق السياسة الإنجليزية. فهذا النظام الذي أهدرت فيه سلطة الأمة وخيّم على البلاد زهاء ثلاثين عاماً 1882 - 1913 هو من صنع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دوفرين، وإضافات اللورد كتشنر. ومما زاد الأمور سوءاً أن الخديوي توفيق كان ميالاً بطبيعته إلى مثل هذه النظم الصورية التي لم يكن له حول ولا قوة تجاهها. ولذلك وجد بعض الوزراء الذين تخلوا عن دورهم في الحكم لأنهم لم يستطيعوا ممالأة الخديوي، وتحمل التدخل الإنجليزي في شؤون بلادهم، فاستقال رياض باشا رئيس الوزراء عام 1882، وتبعه شريف باشا عام 1884، بعد أن أدركوا أن دور كرومر لا يقتصر على تقديم النصح والمشورة؛ إنما يتجاوزه إلى فرض إذعان الحكومة وانصياعها فيما يؤثر في إدارة مصر وسلامتها.

وبذلك يلاحظ أن تجربة الدستور للعام 1882 قد خيبت آمال شريف باشا والمصريين؛ إذ كان أول عمل مهم لمجلس النواب إسقاط وزارته التي وضعت الدستور، وحقاً لم يكن شريف باشا يعتقد أن تركيز النفوذ في يد السلطة التنفيذية سيؤدي إلى انتقالها ليد المعتمد الإنجليزي الذي كان وراء إلغاء مجلس النواب، واستبداله بمجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة المصرية. فمهما قبلت المسألة على عواهنها ومن مختلف نواحيها، فإنّ إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامي عام 1883، كان خطأً سياسياً ووطنياً بحق مصر وشعبها. وهو ما أدركه شريف باشا وغيره من الوطنيين الذين احتجوا على السيطرة الإنجليزية وتحكمهم في مصائر الشعب. إن استقالة شريف باشا كانت بإملاء إنجليزي على الخديوي لقبول استقالته، "لأنّه لايمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية". ومما زاد الأمور تعقيداً موقفه من "المسألة السودانية" عام 1884 ورفضه الانسحاب من السودان، حيث كان يرى أنّ مصلحة البلاد تقتضي استمرار وحدة البلدين. ولا شك في أن استقالته عام 1884 من أجل السودان كانت أولى وأنفع للبلاد مما لو استقال من أجل المجلس النيابي عام 1883، وفي الحقيقة.. كان هذا المجلس ملغياً منذ أن وطئت أقدام الجنود الإنجليز أرض مصر، ولم يكن لشريف باشا علاقة في هذا الاحتلال وفي الأسباب التي مهدت إليه.

وبعد وفاة الخديوي محمد توفيق في العام 1892، عين مكانه الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان هذا إيذاناً بمرحلة جديدة،حيثارتقى العرش شاب يافع لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، مفعماً بالآمال في إمكان التخلص من الاحتلال؛ مما أدى "للنزاع بين الخديوية والدولة المحتلة". وكان حينها قد ظهر اللورد كرومر الذي استمر حتى العام 1907 وكان نموذج الحاكم المستبد المتفرد بالسلطة الفعلية التي تركزت في يده.

لقد تنبه عباس ومن حوله الشعب المصري إلى أنّ الاحتلال طوى وعود الجلاء عن مصر، مع أنّ شؤون مصر المالية قد سويت وهو ما زال جاثماً على صدر الشعب نافثاً سمومه؛ محاولاً إيقاع الفتنة بين فئاته وطوائفه، من خلال:

* 1. خيبة أمل المصريين بتدخل العثمانيين أو الأوروبيين للخلاص من الاحتلال.
  2. قبول الهيمنة الإنجليزية على مصر بكل توجهاتها السياسية الداخلية والخارجية.
  3. التفرقة بين مختلف فئات المجتمع ومصالحهم.
  4. تغليب المصالح الأجنبية على مصالح الشعب المصري.

هكذا اتبعتإنجلترا سياسة السيطرة على كل مرافىء البلاد، ونصبت موظفين إنجليز وأوروبيين**،** يأتمرون بأوامرها بعيداً عن الحكومة المصرية التي يشغلون دوائرها ووظائفها ووزاراتها. وتزايد نفوذ هؤلاء لدرجة التعالي بصورة وضّحها اللورد كرومر في تقريره عام 1904 بقوله: "يحسن بكل إنجليزي موظف في الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التي يعمل بها في هذه البلاد، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبي متقدماً والمصري تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوروبي دون منصب المصري اسماً، وأن القيادة للموظف الأوروبي بالضرورة".

هكذا كان واقع مصر في ظل ظروف سياسية محلية وعربية ودولية صعبة، لا قدرة لأحد من الحكام المعنيين على تجاوزها، بدءاً من السلطان العثماني الضعيف إلى خديوي مصر الأضعف وحكوماته المتوالية، إلى الحركة الوطنية المغلوبة على أمرها.

**تاسعاً- إخلاء السودان واستقالة شريف باشا**:

منذ أخذت إنجلترا ترسخ احتلالها لمصر أخذت تتطلع إلى السودان وترى ضرورة إدخاله في فلك سياستها الاستعمارية، رغم أنّه مازال تابعاً للسلطنة العثمانية قانونياً وأمر حمايته منوط بمصر. وخلقت ما عرف بـ "المسألة السودانية"، مستفيدة من عوامل وحدته مع مصر ومجمل الروابط الطبيعية بين البلدين، متجاهلةً الظروف الصعبة التي كانت تعصف بوادي النيل من منبعه إلى مصبه، ودبرت حملة هكس إلى السودان وهي تعلم أن مصيرها الهلاك؛ بهدف إيجاد ذريعة لإخلاء السودان من الجيش المصري الذي أرسل من أجل مقاومة الحركة المهدية وضرب الثورة السودانية ومن ثمّ الاستيلاء عليه. وبناء على ذلك أوصى اللورد كرومر الخديوي توفيق بتعليمات الحكومة الإنجليزية بما يخص السودان، ومفادها أنها تنصح الخديوي بإخلاء السودان وسحب الجيش المصري منه، لكن رئيس الوزراء شريف باشا أجاب بالرفض وأوضح "بأن مصر ترى ضرورة المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندي ليس غير، وأن الحملة التي شرعت الحكومة وقتئذ في إعدادها كافية لإدراك هذه الغاية، وأنّ التخلي عن السودان يضر بمصالح مصر سياسياً واقتصادياً، ولا ترى الحكومة على الأخص وجهاً لإخلاء الخرطوم وسواها من الولايات التي لم تمتد إليها الثورة". لكن الحكومة الإنجليزية أصرّت على هدفها ورأت ضرورة إقناع الخديوي بذلك عبر إرسال عدد من البرقيات المتتالية إلى اللورد كرومر، وكان من أهمها التلغراف المشهور المؤرخ في 4 تشرين الأول 1884، الذي صرّح فيه "بأنّه إذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح الإنجليزية، فمن الضروري أن يتنحى عن الحكم".

وإمعاناً في السيطرة، أكدت إنجلترا أيضاً على أنّه: "مادام الاحتلال قائماً فما تنصح به حكومة جلالة الملك أمر لا يبقي في الوزارة أو في المناصب من لا يذعن لها".

وبناء على تلك الأوامر القسرية وافق الخديوي توفيق على إخلاء السودان، ولكنّ شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة المصرية إلى طلبها، ووقف موقفه المشهور، وتمسك بارتباط السودان بمصر وقال كلمته المأثورة: "إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا". ثمّ قابل الخديوي في 7 كانون الثاني 1884 وقدم استقالة الوزارة؛ احتجاجاً على إخلاء السودان، وتدخل الإنجليز، واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية.

إثر ذلك تشكلت حكومة نوبار باشا على قاعدة إخلاء السودان والإذعان "للنصائح الإنجليزية"، وكانت أولى الوزارات التي تألفت بعد الاحتلال على أساس التسليم للإنجليز بطلباتهم وإقرار تدخلهم، فلا غرابة أن يكون أول عمل لها هو إخلاء السودان وضياع نصف "الامبراطورية المصرية". وبذلك أصدر نوبار باشا تعليماته بإخلاء السودان فوراً وترحيل الموظفين والجاليات الأوروبية والمسيحية من الخرطوم، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفاً، وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة، وكان عددها نحو خمسة وعشرين ألف مقاتل كاملي السلاح والعدة. وصدر مرسوم في 15 كانون الثاني 1884 بأن تتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحربية بعد أن كانت تابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

هكذا كان إخلاء السودان من أكبر الخسائر التي تكبدتها كل من مصر والسودان في تاريخهما الحديث والمعاصر. ليس سياسياً فحسب؛ إنما اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وقد أصاب هذا الضرر جميع أبناء الشعب دون استثناء، وكانت فئة التجار في البلدين الأكثر ضرراً بمصالحها وأصيبت بخسائر فادحة، فألفوا في أوائل كانون الثاني عام 1884 لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسهبة إلى الخديوي وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول السياسيين، ووضّحوا فيها عواقب إخلاء السودان، ومما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات، وصادراته تعادل هذا القدر، وأن سكان السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذ (50000)، منهم (15000) من المسيحيين، وأنّ به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين، وألف للأوروبيين، وأنّ فيه بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لا تزال مودعة في القاهرة وسواكن، وقالوا في مذكرتهم مخاطبين الخديوي توفيق باشا: "هل يعقل أن العمل الكبير الذي بدأه جدكم محمد علي للدفاع عن كيان مصر ذاتها، وتابعه خلفاؤه وأكمله أبوكم العظيم إسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة، هل يعقل أنّ مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفي ساعة يأس من الكوارث التي تنتاب البلاد؟ إن لنا وطيد الثقة في همة سموكم وصدق نظركم، ونلتمس منكم أن تسمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار في الدفاع عن السودان".

لكن إنجلترا سارت خطوات جريئة وسريعة في تنفيذ برنامجها الاستعماري في السودان، والذي تلخص بثلاث مراحل:

1. إكراه مصر على التخلي عن السودان.
2. إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين.
3. استرداده لصالح إنجلترا المستعمرة وحدها.

واختارت الجنرال **غوردون باشا** لتنفيذ هذه المهمة، وأصدر مجلس الوزراء الإنجليزي في 18 كانون الثاني 1884 بياناً قال فيه: "إنّه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غوردون، وإنّه سيكون في الخرطوم ممثلاً للحكومة الإنجليزية. ومن اللافت أن الجنرال غوردون نفسه كان يرى أنّ إخلاء السودان عمل جنوني يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به، وهذا ما صرّح به في مقالة نشرها في جريدة البول مول جازيت الإنجليزية بتاريخ 10 كانون الثاني 1884: "ولا يمكن تسويغ إخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر". وفي القاهرة وبطلب من اللورد كرومر عينه الخديوي توفيق حاكماً عاماً للسودان، وسلمه "الإرادة السنية" في 26 كانون الثاني 1884، وأمر آخر يتضمن مهمته، وهي: أن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر، وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل "الفتح المصري"، ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا. وكان هذا كلّه تمهيداً للسيطرة الإنجليزية على السودان بعد فصله عن مصر، وهذا ما قاله الكولونيل شايي لونج بك: "إن مهمة غوردون الحقيقية في السودان نشر الفوضى والخلل**"**، وهو ما أكده أيضاً ابراهيم فوزي باشا زميل غوردون بقوله: "إن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهد غوردون السبيل لوقوع تلك البلاد في مخالب الفوضى، وبعبارة أخرى أن يقضي على نفوذ مصر في تلك الأرجاء".

هكذا سعت إنجلترا لبدء المرحلة الأولى من مراحل السيطرة على السودان دون أي اعتبار لمصر وشعبها وحكومتها؛ متخذة من مصر وجيشها وشعبها ستاراً تتذرع به وبمشاركته في سبيل تغطية أهدافها الحقيقية في استعمار السودان.